

تقدم المزيد من الدعم للجهات المستجيبة المحلية والوطنية من المشاركين في التنظيم وتعزيز آليات التمويل لسيها: تقرير موجز للاتحاد الدولي  
وسويسرا عن تقدم أعمال الفريق العامل، أكتوبر 2017<sup>1</sup>

## تنسيق أعمال الفريق العامل

عينت مجموعة المهتمين من الموقعين على مبادرة الصفقة الكبرى منسقين للمشاركة في الفريق العامل المعني بتوطين العمل الإنساني. وتعتد هذه المجموعة الكبيرة اجتماعات عن بعد مرة كل شهرين. وعقدت أول اجتماع لها في شهر سبتمبر.

وقد وُضع مشروع خطة عمل من أجل الفريق العامل مع التركيز على الكيفية التي يمكن له أن يعزز ويسهل وفاء جميع الموقعين على مبادرة الصفقة الكبرى بالتزامات توطين العمل الإنساني. ولتحقيق ذلك، سيكون للخطة أربعة أهداف رئيسية:

- ضمان تقاسم المعلومات والمشاركة على نطاق واسع من جانب الأطراف الموقعة على مبادرة الصفقة الكبرى والجهات الفاعلة المحلية في أعمال هذا الفريق العامل والأفرقة العاملة الأخرى ذات الصلة بمبادرة الصفقة الكبرى، فضلاً عن المبادرات والعمليات الأخرى،
- البرهنة على إمكان إدخال تحسينات على توطين العمل الإنساني من خلال الاضطلاع بأنشطة تعاونية تجريبية في بلدان مختارة،
- تقاسم التجارب والبحوث من أجل الاتفاق على أفضل السبل لتحقيق أهداف عملية توطين العمل الإنساني،
- دعم قياس التقدم المحرز بشأن تحقيق أهداف التمويل المحلية.

وقد نظم الفريق العامل ثلاثة اجتماعات لأطراف معنية متعددة لاستكشاف كيفية/ إمكانية تنظيم عملية توطين العمل الإنساني، وكيفية المضي قدماً من أجل تنفيذها، وما الذي تعنيه هذه العملية تحديداً للجهات الفاعلة المحلية (منحهم منبراً للتعبير عن اقتراحاتهم وشواغلهم إلى الموقعين على المبادرة)، وزيادة انخراط جميع الأطراف المعنية. وتجدر الإشارة إلى أنه قد بُذلت جهود جبارة لإشراك الجهات الفاعلة المحلية في كل من هذه الأنشطة.

وفي إطار المضي قدماً، وافق الفريق العامل على إشراك الجهات الفاعلة المحلية في اجتماعات دورية عن بعد والأمل معقود على إشراكهم في جميع الأنشطة في إطار خطة العمل.

كما يبد الفريق العامل بإفاد بعثة مشتركة بين الوكالات الأقران إلى مدينة غازي عنتاب التركية، ركزت على عملية توطين العمل الإنساني، بغرض التعرف على الممارسات السليمة وجمعها، وقد عُقدت بعد ذلك ندوة شبكية لمناقشة النتائج. يرجى الاطلاع على الرابط التالي:

<http://www.deliveraidbetter.org/webinars/upcoming-webinar-local-actors-equal-strategic-partners>

والرابط: <http://www.deliveraidbetter.org/webinars/localisation>، ومتاح أيضاً عرض شرائح عبر الرابط:

<http://s3-us-west-2.amazonaws.com/deliveraidbetter-wp/wp-content/uploads/2017/09/26151302/Website-PPTX.pptx>

## التقدم العام المحرز في مجال التنفيذ

وفقاً للتقرير السنوي المستقل عن تنفيذ مبادرة الصفقة الكبرى الذي أعده المعهد العالمي للسياسة العامة (GPPI):

<sup>1</sup> ليس هذا استعراضاً شاملاً لجميع الأعمال التي تضطلع بها جميع الجهات الفاعلة في إطار تنفيذ الالتزامات المتعلقة بعملية توطين العمل الإنساني. فهناك الكثير جداً مما يحدث ويصعب جداً تجسيده في الوقت ذاته. وعوضاً عن ذلك، فإن هذا التقرير يقدم لمحة سريعة عن بعض الجهود التي يبذلها الفريق العامل والارتقاء بمستوى الشفافية. وسوف يجري نشر مزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني عبر الرابط:

<https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain-hosted-iasc>

يظل توطيّن العمل الإنساني يتصدر جدول الأعمال السياسي. إذ تتعلق أقوى الأنشطة (73% من الموقعين) بالاستثمارات في تعزيز قدرة المستجيبين المحليين والوطنيين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أفاد 51% من الموقعين عن بذل الجهود من أجل تقييم ومعالجة الحواجز القانونية والفنية التي تحول دون تمويل المستجيبين المحليين والوطنيين، بينما أفاد 34% عن زيادات في التمويل معظمها نتيجة لزيادة المساهمات في الصناديق الجماعية. ومن المتوقع اتخاذ قرار بشأن كيفية تتبع تدفق الأموال إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

الفريق العامل	نشاط مانحين	نشاط منظمات معونة	نشاط بشأن التزامات مشتركة	روابط إلى أفرقة عاملة أخرى	روابط إلى عمليات أخرى قائمة
الوطنيين	● ● ○ ○	● ● ● ○	● ● ○ ○	● ○ ○ ○	● ● ● ○

## تعزير القدرات

**الالتزام (1):** زيادة ودعم الاستثمار متعدد السنوات في تعزير القدرات المؤسسية للمستجيبين المحليين والوطنيين، بما في ذلك القدرات المتعلقة بالتأهب والاستجابة والتنسيق، لا سيما في السياقات الهشة وحيث تكون المجتمعات المحلية عرضة للزلازل المسلحة والكوارث وتكرر حالات تفشي الأمراض والأوبئة وآثار تغير المناخ. وينبغي لنا تحقيق ذلك من خلال التعاون مع الشركاء الإنمائيين وإدماج تعزير القدرات في اتفاقات الشراكة.

### التقدم الذي أحرزه الموقعون (التقرير المستقل الذي أعده معهد GPPI)

وفقاً لما ورد في تقرير المعهد، أفاد 73% من الموقعين عن أنشطة قائمة، بينما أفاد 7% أنهم قد خططوا للاضطلاع بأنشطة. ولاحظ المعهد ما يلي:

خصص الموقعون استثمارات كبيرة في بناء قدرات المستجيبين المحليين والوطنيين. فقد زادت هولندا، على سبيل المثال، من ميزانيتها لتعزيز القدرات الإنسانية من 1.7 مليون في عام 2016 إلى 2.15 مليون في عام 2017. وتمويل من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، تنفذ ست من المنظمات غير الحكومية الأعضاء في شبكته ستارت، بما في ذلك المنظمة الخيرية الكاثوليكية للتنمية الدولية (CAFOD) والمنظمة المسيحية للمعونة، برنامج "نقل القدرة" الذي يستمر عامين من أجل تعزيز قدرة 55 من الشركاء المحليين المختارين في خمسة بلدان فيما يتعلق بالتأهب والاستجابة في مجال العمل الإنساني. كما أفادت منظمات معونة عن استثمارات ذات صلة في قدرات الشركاء.

غير أنه كثيراً ما يكون من غير الواضح ما إذا كانت استثمارات الموقعين متعددة السنوات أم لا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الموقعين ليس لديهم نظم تتبع شاملة لتمويلهم في تعزير قدرات الحكومات والمجتمعات المحلية والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمجتمع المدني المحلي.

### الممارسات السليمة:

للصندوق الجماعي الذي تديره الأمم المتحدة في نيجيريا نافذة محددة لمبادرات تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. ويخصص بعض المانحين أموالاً لتعزيز القدرات أو يدرجون التكاليف الأساسية في منحهم للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية، بينما تتقاسم بعض المنظمات الدولية غير الحكومية التكاليف مع الشركاء.

### خطط أنشطة الفريق العامل:

التعاون من أجل وضع توجيهات بشأن كيفية القيام بتعزيز القدرات المؤسسية بأقصى قدر من الفعالية.

### التمويل والقياس

#### الالتزامات:

- (4) تحقيق هدف تمويل عالمي بحلول عام 2020، يقضي بتخصيص ما لا يقل عن 25% من التمويل الإنساني للمستجيبين المحليين والوطنيين بشكل مباشر قدر الإمكان من أجل تحسين النتائج من أجل المتضررين والحد من تكاليف المعاملات.
- (5) القيام، بالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بتطبيق مؤشر توطين العمل الإنساني لقياس التمويل المباشر وغير المباشر الموجه إلى المستجيبين المحليين والوطنيين.
- (6) زيادة استخدام أدوات التمويل التي تزيد وتحسّن المساعدة التي يقدمها المستجيبون المحليون والوطنيون، مثل الصناديق الجماعية القطرية التي تقودها الأمم المتحدة (CBPF)، وصندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث الذي يديره الاتحاد الدولي، والصناديق الجماعية التي تديرها المنظمات غير الحكومية وغيرها من الصناديق.

### التقدم الجماعي

أنشئ فريق العمل المعني بمؤشر التوطن (LMWG) كفريق عمل فرعي تابع للفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) ومنظمة المساعدة على تغذية القزم (HFTT) للنظر في مسألة القياس. ورأى هذا الفريق أن أفضل طريقة لقياس التمويل في الأجل الطويل هي من خلال استخدام الآليات القائمة، مثل دائرة التتبع المالي (FTS)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، فضلاً عن المبادرة الدولية للشفافية في المعونة (IATI). أما التقارير والبحوث المحددة بشأن مبادرة الصفقة الكبرى، فستكون ضرورية في الأجل القصير.

وقد أقر الفريق أهمية الاتفاق على تعريف/فئات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والتمويل المباشر قدر الإمكان، وخاض بالتالي في عملية واسعة النطاق للتواصل مع الأطراف المعنية المتعددة، بما في ذلك الجهات الفاعلة المحلية. وقامت IASC و LMWG بوضع المقترح.

واستناداً إلى هذا المقترح وإلى مزيد من التشاور مع الموقعين، قدم المشاركون في تنظيم المبادرة ورقة مبسطة تتضمن تعريف وفئات إلى الموقعين للموافقة عليها (عن طريق الموافقة الضمنية). وتمت الموافقة على الوثيقة.

ومنذ ذلك الوقت، طُلب إجراء تعديل طفيف يوضح تعريف الجهة الفاعلة المحلية. ووافق أعضاء فريق العمل على التعديل المقترح وسيجري إطلاع جميع الموقعين عليه وأخذ موافقتهم عن طريق الموافقة الضمنية. وستُعرض الصيغة النهائية لتعديل نموذج الإبلاغ الحالي لمبادرة الصفقة الكبرى بمجرد وضعها.

وقد بدأ العمل على وضع تعريف مرجعي يستند إلى هذه التعاريف والفئات، مع قيام خبير استشاري بإجراء بحوث محددة في هذا الصدد.

## التقدم الذي أحرزه الموقعون (التقرير المستقل الذي أعده معهد GPPI)

أفاد معهد GPPI في تقريره بأن 34% من الموقعين قد أبلغوا عن أنشطة قائمة لتحقيق أهداف التمويل، وأفاد 8% منهم بأنهم قد خططوا للقيام بأنشطة. ولاحظ المعهد ما يلي:

أفاد 42% من المانحين ومنظمات المعونة ممن لديهم شركاء منفذون عن قيامهم باتخاذ خطوات أو وضع خطط لزيادة التمويل للمستجيبين المحليين، إما من خلال الصناديق الجماعية وإما مباشرة (قلما تُميز التقارير الذاتية بين الاثنين بشكل كامل). ومع ذلك، يفيد العديد من المانحين بأن الطريقة الرئيسية التي يمكنهم بها الوفاء بالتزاماتهم تجاه عملية التوطين تتمثل في زيادة دعمهم للصناديق الجماعية. وقد ارتفعت مساهمة ألمانيا في الصناديق الجماعية القطرية ارتفاعاً كبيراً في عام 2016 إلى 62 مليون دولار أمريكي بينما ارتفعت مساهمة النرويج في العام ذاته إلى نحو 30 مليون دولار. وبدأت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في المساهمة في هذه الصناديق في العراق وإثيوبيا على أساس تجريبي. كما ضاعفت لكسمبرغ تقريباً من مساهمتها في صندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث في عام 2016. وإجمالاً، فقد زادت المخصصات للمنظمات الوطنية غير الحكومية بصورة طفيفة لجميع الصناديق الجماعية القطرية السبعة عشر القائمة حالياً من 14.63% في عام 2014 إلى 17.88% في عام 2016.

وفيما يتعلق بالصناديق الجماعية الأخرى، لم يتمكن فريق البحث من تقييم حصة الموارد التي وُجّهت إلى المستجيبين الوطنيين والمحليين. كما أفاد مانحون عن إحراز تقدم بدرجة أقل في زيادة المساهمات المباشرة إلى المنظمات المحلية والوطنية، ولاحظ بعضهم أن هدف توجيه 25% من التمويل بشكل مباشر إلى المستجيبين يُعد هدفاً طموحاً جداً. ويأتي مثال على الممارسة السلمية من بلجيكا: إذ ذهب 8% من الميزانية الإنسانية البلجيكية في عام 2016 إلى منظمات محلية، كما أعاد وزير التعاون الإنمائي البلجيكي التأكيد مؤخراً على هدف البلد المتمثل في تحقيق نسبة 25% بحلول عام 2020.

### بعض الممارسات السلمية:

أحرز بعض التقدم حول إمكان حصول الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على أموال من الصناديق الجماعية. فهناك عدد من الصناديق الجماعية القطرية التي تديرها الأمم المتحدة لديها بنوداً محددة من أجل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وعلى سبيل المثال، يوجد في نيجيريا بند محدد لبناء القدرات. كما قامت شبكة ستارت، التي أنشئت بالتعاون مع منظمات دولية غير حكومية ومنظمات وطنية غير حكومية، بإنشاء صناديقها الجماعية الخاصة بها، وهناك مناقشة دائرة حول صندوق جماعي تديره منظمة وطنية غير حكومية. كما أن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر بصدد إنشاء صندوق للاستثمار في الجمعيات الوطنية.

## خطط أنشطة الفريق العامل

تقاسم التعاريف والفئات المقترحة مع منظمات FTS و OECD و IATI، واقتراح بإدراجها في التقارير السنوية لمبادرة الصفة الكبرى. ووضع أساس مرجعي عبر دراسة مستقلة.

إجراء دراسة بشأن الصناديق الجماعية لتحديد مدى تمكن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية من استخدامها.

التعاون على وضع توصيات من أجل الصناديق الجماعية (بجميع أنواعها) بشأن كيفية تحسين استفادة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية منها.

## التنسيق

**الالتزام (3):** دعم وتكامل آليات التنسيق الوطنية حيثما وجدت وإدراج المستجيبين المحليين والوطنيين في آليات التنسيق الدولية حسب الاقتضاء وبما يتماشى مع مبادئ الإنسانية.

### التقدم الذي أحرزه الموقعون (التقرير المستقل الذي أعده معهد GPPI)

أفاد 40% من الموقعين عن أنشطة قائمة لتنفيذ هذا الالتزام. ولاحظ المعهد ما يلي:

يقتصر تحليلنا لهذا الالتزام على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) والقيادات المشتركة للمجموعات. وقد خطت بعض هذه الجهات الفاعلة خطواتها الأولى. فمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على سبيل المثال، يدعو إلى تعزيز الروابط مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في إطار دعمه للمكاتب الميدانية من خلال إدارته المعنية بالتنسيق بين المجموعات. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المناقشات الدائرة في المجموعة العالمية للانعاش المبكر بشأن كيفية التحول من القيادة الخارجية لعمليات الإغاثة إلى قيادتها محلياً. وأفادت منظمة CARE عن عقد حلقة عمل مشتركة مع منسقي المجموعة العالمية في شهر ديسمبر عام 2016 لتعزيز التفكير والممارسة فيما يتعلق بتوطين أعمال التنسيق.

### الممارسات السليمة الأخرى

هناك عدد من المبادرات التي اضطلعت بها هيئات التنسيق التابعة لجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على الصعيد العالمي وفي الميدان، فضلاً عن بعض المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الحكومية. وهناك عدد من خطط الاستجابة الإنسانية التي تشير تحديداً إلى التزامات الصفة الكبرى، بما في ذلك توطين العمل الإنساني والعمل المكتبي في إطار المواضيع الرئيسية. ويضم فريق منسقي المجموعة العالمية (GCCG) فريق عمل معني بتوطين العمل الإنساني، يسعى إلى وضع نهج عملية لتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة الوطنية في المجتمع المدني في التنسيق، وتعزيز التعاون مع السلطات الوطنية. وقد عيذت اليونيسف منسقاً معنيا بتوطين العمل الإنساني من أجل دعم المجموعات الرئيسية والفرعية التي تقودها اليونيسف لتحسين عملها مع الجهات الفاعلة المحلية.

وفيما يتعلق بالعملية الإنسانية في سورية انطلاقاً من تركيا، خصص مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية موظفين للعمل على تعزيز مشاركة المنظمات المحلية غير الحكومية في أعمال التنسيق والاستجابة. حيث قدموا الدعم إلى المنظمات السورية غير الحكومية لتسهيل إلمامها بأعمال تنسيق الشؤون الإنسانية، مثل التكتلات والفريق القطري الإنساني، وبالمبادئ الإنسانية. ودعموا إنشاء منتدى المنظمات السورية غير الحكومية لتعزيز التنسيق بين المنظمات السورية غير الحكومية وكذلك مع كيانات مثل الفريق القطري الإنساني. وقد أدى تواصل منسقي المجموعة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مع المنظمات السورية غير الحكومية إلى تحقيق درجة عالية من المشاركة في التنسيق، بما في ذلك مشاركة منظمات وطنية غير حكومية في قيادة ثلاث

مجموعات. وتعد المجموعة اجتماعاتها باللغة العربية أو ترجمها باستخدام معدات الترجمة الفورية التي اشتراها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وأتاحها لجميع المجموعات.

وفي بانغي، بجمهورية أفريقيا الوسطى، يعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مع رئيس البلدية ومع المجالس البلدية المحلية، وساعد على إنشاء منبر للتنسيق يقوم بتوجيه المعلومات من مستوى الأحياء إلى المستوى المركزي. كما يساعد المكتب على إدارة المعلومات وتحليلها، والجمع بين رئيس البلدية والجهات الفاعلة الدولية الإنسانية والإمائية الرئيسية فضلاً عن الجهات المانحة. والهدف من هذا النهج هو تعزيز قدرة السلطة المحلية على التنسيق والاستجابة للاحتياجات وضمان تنفيذ برامج الانتعاش جنباً إلى جنب مع الأنشطة الإنسانية.

وبالمثل، فقد نفذ عدد من الحكومات الوطنية قوانين خاصة بمجالات الكوارث من أجل تسهيل الإغاثة الدولية في حالات الكوارث وتوضيح هيكل وعمليات التنسيق. وقد حدث في بعض الأوقات أن نجحت جمعيات وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تعمل مع الاتحاد الدولي في تعزيز قوانين وسياسات الكوارث في 30 بلداً منذ عام 2007.

### خطط أنشطة الفريق العامل

العمل مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والقيادات المشتركة للمجموعات والموقعين من أجل دعم وضع ونشر إرشادات للمجموعات بشأن كيفية الانخراط بشكل أفضل مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

### الشراكة

**الالتزام (2):** تحسين فهم الحواجز التي تحول دون إشراك المنظمات والمناخين للمستجيبين المحليين والوطنيين والعمل على إزالتها أو تقليلها لخفض أعبائهم الإدارية.

### التقدم الذي أحرزه الموقعون (التقرير المستقل الذي أعده معهد GPPI)

وفقاً لما ورد في تقرير المعهد، أفاد 51% من الموقعين عن أنشطة قائمة لتنفيذ هذا الالتزام، في حين أفاد 5% بأنهم قد خططوا للقيام بأنشطة. ولاحظ المعهد ما يلي:

قام العديد من منظمات المعونة والمناخين بتقييم الحواجز القانونية والفنية التي تواجههم واتخذوا خطوات لمعالجتها. فعلى سبيل المثال، وافقت إيطاليا على إجراءات قانونية جديدة في شهر يوليو عام 2016 تجعل المنظمات المحلية غير الحكومية التي أبرمت شراكات مع منظمات إيطالية غير حكومية مؤهلة للحصول على تمويل إيطالي مباشر. وتعمل بلجيكا على تنقيح مرسومها الملكي الخاص بالمعونة الإنسانية للساح بالمساهمة في الصناديق الجماعية التي تديرها منظمات دولية غير حكومية. بينما يستكشف موقعون آخرون، مثل المديرية العامة للمفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (DG ECHO)، سبل المضي قدماً في عملية توطين العمل الإنساني في حدود بيئتها القانونية الحالية. وأخيراً، أفاد بعض الموقعين مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وهولندا بأنهم لا يواجهون أي عقبات تحول دون إقامة شراكات مباشرة مع المستجيبين الوطنيين.

\*\*\*